الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين*

عرض : سعد طه علام**

إن استشراف المعالم الرئيسية لتحديات الزراعة المصرية فى العقود القادمة - يمثل أهمية قصوى للمجتمع المصرى الذى مازالت تلعب الزراعة دورا رياديا فى اقتصاده القومى وتمثل القطاع الاكبر الذى يعول نصف المجتمع على الاقل . واكثر من ذلك ، فإن الطاقات الكامنة فى هذا القطاع قد تمثل موارد اقتصادية اذا احسن استغلالها ستسهم فى نهضة تنموية كبيرة فى العقود القادمة، الا ان ما ينتظر هذا القطاع من تحديات كثيرة ومتنوعه، ابرزها الغذاء ومشكلاته والعماله والبطالة والموارد ومدى ملائمتها لمعدلات النمو السكانية الكبيرة والتجارة الخارجية وضرورة زيادة الصادرات الزراعية، ومشكلة التلوث البيئى والزراعى والتصدى لها ومشكلة المياه وندرتها والفاقد منها ، ثم ادارة قطاع الزراعة فى ظل التطورات المحلية والاقليمية والدولية التى استوجبت منافسة مع القطاعات الزراعية فى دول العالم المختلفة فى ظل اتفاقية جات ١٩٩٤.

وعلى الرغم من أن الكثير من السياسات قد تنجح فى تحقيق الامن الغذائى الكلى، فإنها قد تفشل فى العديد من الحالات فى تحقيق الامن الغذائى الفردى لجميع الافراد أو المجموعات فى البلد

---

* دراسة صدرت ضمن **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية** رقم (١١٣)

قام باعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. سعد طه علام (الباحث الرئيسى)
د. احمد عبدالوهاب برانية ، د. هدى النمر ، د. بركات احمد الفرآ ، د. عماد الدين مصطفى، د. نجوان سعدالدين ، د. سمير عريقات ، والباحثين المساعدين : أ. منى الدسوقى ، أ. محمد مرعى حسين ، أ. حنان رجائى ، أ. اشرف عبدالعليم .

* *أ.د. سعد طه علام : مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى .

الواحد .. هذا يعنى أن الوصول الى الامن الغذائى الكلى لن يضمن وحده تحقيق الامن الغذائى الفردى بدون اتباع سياسات مكمله تهدف الى عداله توزيع الدخول، ورفع مستوى المعيشة ، وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وغيرها .

وتعتبر محاصيل الحبوب عامة والقمح بصفة خاصة من المحاصيل الغذائية الرئيسية على مستوى العالم وتستحوذ الدول العربية على ما يقرب من ربع تجارة السوق العالمية للقمح ، كما أن مصر تعتبر ثالث اكبر مستورد للقمح فى العالم . وخلال السنوات القليلة الماضية تعرضت سوق الحبوب العالمية الى هزات عنيفة حيث انعكست الاوضاع من الوفرة الى الندره وانخفض المخزون العالمى منها وارتفعت الاسعار بشكل كبير ويرجع ذلك الى الظروف السياسية والاقتصادية التى سادت وقيام الدول المصدره فى كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية باتباع سياسات تهدف الى خفض انتاج الحبوب وايضا بسبب سوء الاحوال الجوية فى بعض الدول المنتجه ، وقد سببت هذه العوامل قلقا شديدا للدول التى تعتمد على استيراد الحبوب بما يمثله من تهديد لتأمين الغذاء لشعوبها ، هذا بالاضافة الى استخدام الحبوب وبصفة خاصة القمح كأداه لتحقيق اهداف سياسية .

إن تطور ابعاد مشكلة الغذاء فى مصر قد نقل هذه المشكلة من مشكلة عدم تأمين مؤقت (عرضى)، الى عدم تأمين مزمن للغذاء واصبحت فى الوقت الراهن مشكلة امن غذائى على المستوى الكلى والجزئى . فبالنسبة للامن الغذائى الكلى (القومى)، فإن احتمالات عدم كفاية الانتاج المحلى وصعوبات الحصول على الموارد الغذائية الرئيسية من السوق العالمى فى بعض السنوات بسبب نقص الانتاج وارتفاع الاسعار العالمية، فضلا عن احتمالات وضع عقبات من جانب المصدرين وتأمين نقل كميات كبيرة من المواد الغذائية فى أوقات الازمات كلها احتمالات قائمة مما يهدد الامن الغذائى القومى.

أما فيما يتعلق بالامن الغذائى على المستوى الجزئى (الفردى) فإن تباين مستويات الدخول ادى الى تباين فى النمط الغذائى مؤداه ان قلة من الاغنياء تستهلك الغذاء بالبروتينات والفيتامينات والكثرة من الفقراء تستهلك الغذاء منخفض القيمة الغذائية ، وطبقا لتقرير التنمية البشرية المصرى عام ١٩٩٥ فإن نسبة حالات الفقر قد تزايدت على المستوى القومى من ٢٩٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٥٪ عام ١٩٩١/٩٠. إن زيادة الاسعار التى نتجت عن تخفيض دعم السلع الاستهلاكية وتعديل اسعار بعض السلع فى اتجاه ما يعادلها من الاسعار العالمية قد أضرت بالفئات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وبالأخص اصحاب الدخول الثابته.

إن تعزيز الامن الغذائى يتطلب العمل على عده محاور لاتقتصر على الجوانب المتصله بانتاج

الغذاء وتأمين امداداته من السوق العالمية فحسب بل ايضا على مجالات اخرى تتعلق بتوزيع الدخل وادارة الموارد الطبيعية من الارض والمياه والسكان وفرص العماله المتاحه للمجموعات الفقيرة والاسعار والنمو الاقتصادى الكلى وتوزيع الارباح الناتجه عن النمو الاقتصادى وغيرها.

وأهم المشكلات القومية مشكلة البطاله فى الريف بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة بأنواعها المختلفة سواء كانت مقنعه ومدى اختلاف الاراء حولها، أو موسمية واتفاق الجميع على وجودها، ثم اخيرا البطالة السافره والتى بدأت تظهر منذ اواخر الستينات . وبالرغم من احتدام الجدل حول حقيقة البطالة السافرة وبالرغم من تأكيد البيانات الرسمية على وجود هذه البطالة بل واتجاهها الى الزيادة باستمرار بحيث اصبحت تقترب فى معدلاتها من مستوى البطالة فى الحضر ، الا ان الدراسة حاولت التأكيد على احتمال وجود هذه البطالة والاهم هو ازديادها فى المستقبل اذا ما ظلت الظروف الاقتصادية فى قطاع الزراعة كما هى عليه .

وبالنسبة للعوامل والأسباب المختلفة التى تؤثر فى جانبى العرض والطلب على العماله فى الريف، بإعتبار أن البطالة هى محصله تفاعل هذين الجانبين. ففى جانب العرض تؤثر بعض نواحى التطور السكانى بإعتبار السكان مصدر توليد القوى العاملة الحالية والمستقبلية لأن تطورهم سواء من حيث معدل النمو أو من اتجاهات الهجرة فى الماضى واحتمالاتها فى المستقبل كان فى اتجاه زيادة العرض من العماله فى الريف . فلقد تضافرت فى ذلك ثلاثة عوامل رئيسية هى ارتفاع معدل نمو السكان ، وانحسار الهجرة من الريف الى المدينه ، ثم عودة العمالة من الخارج والتى فى معظمها عماله ريفية .

وبالاضافة إلى هذه العوامل ظهر عامل مهم وهو زيادة حجم البطالة فى أوساط الخريجين. فنظرا للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى انتشر التعليم وماصاحبه من الزيادة الكبيرة فى اعداد الخريجين مع انحسار دور الدولة فى تشغيل هؤلاء الخريجين مما ادى الى زيادة معدلات البطالة بينهم فى الريف .

وأمام هذه الزيادة فى معدلات نمو القوة العاملة فى الريف، اتضح أن هناك عوامل أدت فى نفس الوقت الى النقص فى الطلب على العمالة الريفية، حيث كانت معدلات الزيادة فى الرقعة الارضية الزراعية باعتبارها عماد أى تنمية فى قطاع الزراعة وبالتالى خلق فرص عمل جديدة - أقل من المعدلات الطبيعية لنمو السكان ، ونفس الحال بالنسبة للمساحة المحصولية .

وتضافر مع ندره الموارد الارضية - ندره الموارد المادية نتيجة انخفاض نصيب قطاع الزراعة من

اجمالى الاستثمارات مقارنة بالقطاعات الاخرى، مما ادى الى ضعف معدلات نمو قطاع الزراعة وبالتالى انخفاض مقدرته على استيعاب العماله الداخله الى سوق العمل سنويا.

وانطلاقا مما سبق هناك بعض المقترحات لمواجهة مشكلة البطالة فى المستقبل لعل من اهمها :

١- زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح اراضى جديدة وذلك بالاعتماد بصفة أساسية على اتخاذ الاجراءات اللازمه التى تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة فى هذا النشاط، خاصة فى ضوء عدم مقدره الدولة على تحقيق الاهداف التى وضعتها من قبل من ناحية وانحسار دور الدولة الاقتصادى فى المستقبل فى إطار سياسات الاصلاح الاقتصادى من ناحية اخرى.

٢- وضع سياسة توزيعية مناسبة تراعى الخبرات المستفادة من التجارب الماضية مثل:

- عدم التركيز بصفة أساسية بالنسبة لمشروع استصلاح الاراضى بسيناء ومشروع جنوب الوادى على توزيع الاراضى على المستثمرين خاصة فى ظل مشكلة التمويل التى تحاول الدولة حلها بطرح هذه الاراضى فى شكل مشروعات استثمارية كبيرة. ويجب إتاحه الفرصة لمشاركة صغار المزارعين والخريجين على أن يتم حل مشكلة التمويل بالنسبة لهم من خلال قنوات مناسبة مثل مساهمه الدولة من ناحية وتحميل كبار المستثمرين فى خلق البنيه الأساسية لمساحات هؤلاء المزارعين من ناحية أخرى.

- إن اشراك صغار الزراع وشباب الخريجين سوف يؤدى الى خلق فرص عمل بمعدلات اكبر لاستخدامها اساليب انتاج كثيفة العمل على عكس المشروعات الاستثمارية التى تستخدم اساليب كثيفة رأس المال ، علاوه على أن وجود صغار الزراع والخريجين سوف يؤدى الى خلق مجتمعات جديدة متوازنه تعتبر مصدرا للعماله سواء للانشطة الزراعية أو غير الزراعية بهذه المناطق .

- عند التوزيع يتم التركيز على صغار المزارعين الذين لديهم الخبرات اللازمه مع التركيز على الخريجين اصحاب المؤهلات الزراعية حيث تتوافر لديهم الخبرات النظرية والتى ادت الى تحقيق إنتاجية اكبر من الخريجين من غير المؤهلات الزراعية.

٣- إيجاد الحافز المناسب لكى يشارك القطاع الخاص فى زيادة معدلات الاستثمار وخاصة مشروعات استصلاح الاراضى حيث مازال اهتمام القطاع الخاص فى مجال الزراعة غير كافى مقارنه باهتمامه بالقطاعات الاقتصادية المختلفة أو بمجال استصلاح الاراضى بالنسبة للأنشطة الزراعية الاخرى داخل نفس القطاع.

٤- حفز القطاع الخاص على إنشاء العديد من المشروعات الاخرى المرتبطة بالنشاط الزراعى مثل الصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة والحرفية لما لهذه الأنشطة من إمكانات مباشرة وغير مباشرة فى زيادة فرص العمل، حيث إن انتشار هذه الانشطة فى الريف سوف يؤدى الى زيادة الدخول وبالتالى المقدره على الادخار ثم اخيرا زيادة امكانات الاستثمار بما يؤدى بدوره الى تنمية اقتصادية ومن ثم خلق فرص عمل اخرى جديدة.

وبالنسبة لقضية البيئة والحد من التلوث يتضح أن الزراعة المصرية تواجه نوعين من التحدى هما :

١- وجود فاقد وهدر للموارد الارضية الزراعية بفعل الانسان .

٢- تلوث البيئه الزراعية، بالاضافة الى المشاكل البيئية الطبيعية.

كما إن فقد وهدر الموارد الارضية الزراعية وتلوث البيئة الزراعية ، يتطلب بعض المقترحات للحد من هاتين المشكلتين ، وهذه المقترحات قسمت الى مقترحات للحد من الهدر البيئى ومقترحات أخرى للحد من تلوث البيئة الزراعية فى مجالات استخدام مياه الرى واستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، واخرى فى مجال استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى وتنمية المناطق الريفية.

ومن أهم المقترحات للحد من الهدر البيئى للاراضى الزراعية توعية الريفيين بأسباب التلوث البيئى وقوانين حماية البيئة الزراعية ، ووضع سياسة زراعية واضحه المعالم وذات أهداف محددة للسنوات القادمة ذات، توضح فيها أساليب الاستغلال الامثل لاستخدام الاراضى الزراعية ، وتطبيق التشريعات البيئية بحزم وتشديد العقوبات على المخالفين لها ، مع تدعيم برامج تحسين وصيانه الاراضى الزراعية . هذا بالاضافة الى حل مشكلة الاسكان لدى الريفيين وتوفير بدائل الطوب الاحمر للقضاء على ظاهرة التجريف نهائيا، وانشاء قاعدة بيانات عن المشاكل البيئية لمواجهة اى مشكلة فى الوقت المناسب ، مع ضرورة التنسيق والتعاون بين الوزارات والاجهزة المرتبطة بشئون البيئة الزراعية.

وبالنسبة لأهم المقترحات للحد من تلوث البيئه الزراعية فى مجال استخدام مياه الرى فيجب الاسراع بإنشاء شبكات الصرف ، ووضع استراتيجية مائية لاستخدام ونقل المياه، والقضاء على مسببات تلوث المجارى المائية. أما فى مجال استخدام الاسمدة الكيماوية فيجب تشديد الرقابة على استيراد الأنواع المختلفة منها من الخارج ، ونشر التوعية التسميدية بين المزارعين. والتوسع فى

استخدام الاسمدة العضوية بالنسب الملائمة لاحتياجات المحاصيل مع ضرورة اجراء تجارب التسميد بمعامل البحوث الزراعية لتقييم الاثر التراكمى لها ولكافة الأنواع المستخدمه . أما فى مجال استخدام المبيدات الكيماوية ، فيجب التوسع فى استخدام المقاومه البيولوجية للآفات والحشرات والامراض النباتية ، مع تشديد الرقابة على استيراد المبيدات الكيماوية لمنع استيراد الضار منها . كذلك فإنه يلزم تعديل مواعيد الزراعة لتفادى الطور الضار للحشرات والآفات الزراعية ، مع ضرورة تطبيق الابحاث المعملية الناجحة فى مجال المقاومة الحشرية فى الحقول والمزارع . كما يجب تفادى إضافة المبيدات المقاومة للحشائش مباشرة الى المجارى المائية . وبالنسبة لمجال استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى فمن الضرورى التوسع فى انشاء شبكات الصرف الصحى بالمناطق الريفية ومعالجة مخلفات الصرف بجميع اشكالها الزراعية والصحية والصناعية قبل استخدامها فى رى المحاصيل مره اخرى أو قبل التخلص منها ، ويفضل أن يقتصر استخدام مياه الصرف المعالجة بأنواعها المختلفة فى رى مناطق الاحزمه الخضراء ومصدات الرياح .

وبالنسبة لأهم المقترحات فى مجالات تنمية المناطق الريفية، ينبغى انشاء سجلات قومية خاصة بالموارد الارضية الزراعية وأسباب تدهورها وتلوثها وتحديثها من وقت لاخر حتى يمكن معالجة المشكلات المفاجئه فى الوقت المناسب، مع ضرورة استخدام الطاقة النظيفة فى المناطق الريفية واشراك المنظمات غير الحكومية والقادة المحليين والريفيات والشباب الريفى فى برامج لحماية البيئة الريفية .

وفيما يتعلق بتحليل الوضع الراهن للموارد الارضية الزراعية اتضح أن نصيب الفرد من الاراضى الزراعية قد انخفض من نحو ٠.٢٤ فدان عام ١٩٦٠ الى ما يقرب من ٠.١٢ فدان عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير فى معدل النمو السكانى فى حين ثبتت تقريبا مساحة الاراضى الزراعية خلال تلك الفترة، الا ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية قد ارتفع بعض الشئ خلال عام ١٩٩٥ ليصل الى ما يقرب من١/٨ فدان ، وهو ما يشير الى ارتفاع معدل استصلاح الاراضى عن معدل الزيادة السنوية فى اعداد السكان وذلك لاول مرة منذ اكثر من ثلاثة عقود.

هذا وقد بلغت جملة مساحة ما تم استصلاحه من الاراضى الجديدة حتى عام ١٩٩٥ نحو ١.٩ مليون فدان . تعادل ما يقرب من ٢٤٪ من اجمالى مساحة الاراضى المنزرعه ، فى حين تقدر مساحة الاراضى القديمة بنحو ٥.٩ مليون فدان ، أى أن اجمالى مساحة الاراضى الزراعية تقدر بنحو ٧.٨ مليون فدان.

وباستعراض تصنيف الاراضى الزراعية وفقا لجدارتها الانتاجية تبين انه طبقا لاخر تصنيف للاراضى والذى اجرى خلال الفترة (٨٦-١٩٩٠) أن نسبة اراضى الدرجة الاولى تمثل ما يقرب من

٥ . ١٢٪ فقط من مساحة الاراضى الزراعية ، فى حين تمثل اراضى الدرجة الثانية النسبة الغالبة من الاراضى المنزرعه، حيث تشكل نحو ٤٦ . ٧٪ من مساحة الاراضى الزراعية ، أما اراضى الدرجة الثالثة والرابعة والخامسة فتقدر نسبتها بنحو ٢٨ . ٨٪ ، ٨ . ٧٪ ، ٣ . ٣٪ من اجمالى مساحة الاراضى الزراعية على التوالى ويشير ذلك الى وجود تراجع كبير فى مساحة اراضى الدرجة الاولى فى مقابل زيادة فى مساحة اراضى الدرجتين الثانية والثالثة وذلك بالمقارنه بنتائج التصنيف الذى اجرى فى السنوات السابقة، ويعزى تراجع نسبة الاراضى التى تقع فى المراتب الانتاجية العالية الى تدهور الاراضى الزراعية بسبب ارتفاع مستوى الماء الارضى، وارتفاع الملوحه والقلوية، كما يعزى تزايد نسبة الاراضى التى تقع فى المراتب الانتاجية المنخفضة وخاصة اراضى الدرجة الخامسة والرابعة الى تزايد نسبة مساحة الاراضى الجديدة فى اجمالى مساحة الاراضى الزراعية والتى مازالت فى مراحل انتاجيتها الاولى.

ومن خلال استعراض نمط استغلال الاراضى الزراعية خلال الفترة(١٩٩٠-١٩٩٢) تبين أن مساحة محصول القمح تمثل نحو ٣٦ . ٦٪ من اجمالى مساحة المحاصيل الشتوية ، وتشكل مساحة البرسيم بنوعيه المستديم والتحريش ما يقرب من ٤٢ . ١٪ من مساحة المحاصيل الشتوية ، فى حين تشغل محاصيل الالياف والخضروات باقى المساحة التى تزرع خلال الموسم الشتوى. أما بالنسبة لنمط استغلال الاراضى الزراعية فى اثناء الموسم الصيفى والنيلى فإن محاصيل الحبوب تشغل النسبة الغالبة من المساحة، حيث تشكل وحدها ما نسبته ٦٣٪ من جملة المساحة المنزرعه بالمحاصيل الصيفية والنيلية ، يلى ذلك محصول القطن فالخضروات ، حيث تشكل مساحة كل منهما نحو ١٦ . ٣٪ ، ١٢ . ٤٪ من اجمالى المساحة المنزرعه بالمحاصيل الصيفية والنيلية على التوالى.

هذا ومن المتوقع أن يواجه قطاع الزراعة مع مطلع القرن القادم العديد من التحديات ، يأتى فى مقدمتها الزيادة السنوية فى السكان، والعجز فى الانتاج من السلع الزراعية بالاضافة الى التغيرات الجديدة والمتوقعه التى تفرضها طبيعة النظام العالمى الجديد وتتوقف قدره قطاع الزراعة على مواجهة تلك التحديات على ما يلى :

١- امكانية الحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية (الارض والمياه) المستغله حاليا.

٢- حجم الموارد الطبيعية الزراعية التى يمكن اضافتها سنويا الى الموارد المستغلة منها.

٣- معدلات النمو الممكن تحقيقها سنويا فى الجداره الانتاجية للاراضى الزراعية.

٤- القدره على الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحه والمتوقع اضافتها مستقبلا .

ويمكن مواجهة التحدى الذى يتصل بالموارد الارضية الزراعية مستقبلا من خلال الأخذ بالمسارين التاليين :

المسار الاول : يتمثل فى الحفاظ على الموارد الارضية المستغله حاليا ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستمرار فى سياسة اقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية بغرض تخفيف الضغوط السكانية على الأراضى الزراعية القديمة والحد من إستخدامها فى أغراض غير زراعية، مع وضع برامج لحماية وتحسين خواص التربة الزراعية ،وذلك بالاضافة الى سن التشريعات القانونية للحفاظ على الارض الزراعية .

المسار الثانى : يتمثل فى التوسع فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة. وقد خلصت الدراسة الى ان المتاح من الاراضى الجديدة القابلة للاستصلاح قد لايشكل قيدا على التوسع الزراعى مستقبلا ، حيث تشير الدراسات السابقة الى وجود ما يقرب من ٩ ملايين فدان قابلة للاستصلاح، بالاضافة الى وجود مايقرب من ٣.٣ مليون فدان بجنوب الوادى ، وهو مايزيد كثيرا عما يمكن استصلاحه من تلك المساحات فى ضوء الموارد المائية المتاحه والمتوقعة ، وعلى الرغم من أن المساحات المتاحه من الاراضى الجديدة القابلة للاستصلاح والاستزراع لاتعد من محددات التنمية الزراعية على المدى البعيد، الا أن ذلك سوف يواجه بالعديد من التحديات الاخرى التى يمكن حصرها فيما يلى:

- محدودية المياه المتاحه للرى ويمكن زيادتها مستقبلا من خلال ترشيد استغلال المتاح منها فى مجالات الاستخدام المختلفة، مع العمل على تنمية الموارد المائية الاخرى (بخلاف مياه النيل) واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى بعد خلط الاولى بمياه الترع ومعالجة الثانية.

- حاجة استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة الى أعباء استثمارية ضخمة سواء تلك اللازمه لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة أو تلك اللازمه لإقامة البنيه الأساسية من طرق وكهرباء ومياه شرب وإقامة الخدمات الاجتماعية الضرورية من صحة وتعليم وأمن. ويتطلب ذلك ضرورة دعم الدولة لمشروعات استصلاح الاراضى، مع توفير بعض المزايا أو الحوافز أمام الاستثمار الخاص فى هذا المجال، وذلك بتحمل الدولة لأعباء التكلفة الاستثمارية اللازمه لتنفيذ البنية الاساسية العامة فى مثل هذه المناطق ، ومنح الاعفاءات الجمركية والضريبية لتلك المشروعات، وذلك بالاضافة الى توفير مصادر الائتمان المناسبة ، مع توفير التسهيلات الائتمانية الملائمه وطبيعة هذه المشروعات.

- اختلاف نوعية وخصائص الاراضى الصحراوية ، مما يستلزم استخدام أساليب وطرق تكنولوجية جديدة ملائمه لاستصلاح واستزراع هذه الاراضى ، وهو ما يتطلب بدوره وجود برامج بحثية ذات أهداف محدده لمؤسسات البحث العلمى المعنيه بهذا المجال ، مع أهمية توفير ودعم هذه

المؤسسات بالموارد البشرية والمالية اللازمه .

- تحديد المحاصيل والتراكيب المحصولية المناسبة للزراعة فى هذه النوعية من الاراضى سواء من حيث الملائمه الفنية مع نوعية التربة الزراعية ، أو من حيث العائد الاقتصادى الممكن تحقيقه بما يتناسب مع حجم التكلفة الاستثمارية لاستصلاحها ، والنفقات الجارية لزراعتها ، وذلك بجانب تحديد أنسب المعاملات الفنية وطرق خدمة وري المحاصيل المنزرعة بها وأساليب تسويقها .

- اهمية وجود برنامج لتنظيم وإدارة العمل بالاراضى الجديدة بهدف إنجاح مشروعات استصلاح واستزراع هذه الاراضى، على أن يتم تمليك الخريجين وصغار الملاك لهذه الاراضى فى اطار اسس محدده لاختيار الفئات الاكثر كفاءة بينهم فى ادارة وتشغيل المزارع بتلك الاراضى ، ويجب أن يراعى كذلك عند اختيار تكنولوجيا الاستزراع بتلك الاراضى وسبل تطبيقها أن تتوافق مع الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين بها ، وذلك من خلال إطار تنظيمى ومؤسسى يدعم هؤلاء المستوطنين ويتولى تدريبهم وارشادهم على أساليب وتكنولوجيا الزراعة الملائمه للاستخدام بتلك الاراضى وأنسب الطرق لتسويق منتجاتهم.

وبالنسبة للصادرات الزراعية فمازالت تتدهور مقارنه بالواردات ، حيث لم تشغل الصادرات الزراعية إلا ما نسبته ١١.٠٣٪ من اجمالى الواردات الزراعية و ٣.٥٪ من اجمالى الواردات الوطنية. كما أن المحاصيل التقليدية كالقطن والبطاطس والبرتقال والارز تشكل اهم الصادرات . أما الواردات فمازال القمح يأتى فى مقدمتها . وتشكل السوق الاوروبية السوق الرئيسية للصادرات السلعية الزراعية وبصفة خاصة القطن ، أما السوق العربية فقد أخذ دورها يتزايد فى السنوات القليلة الماضية حيث تستوعب معظم صادرات مصر من الفواكه والخضروات والدرنات والارز والفول الجاف ، كما أن مصر تستورد من السوق العربية بعض أنواع الفواكه والبقول والبذور الزيتيه ومنتجات الالبان . وتشير الاحصاءات الى أن السوق العربية يمكن أن تلعب دورا هاما فى مجال توسيع وتنمية صادرات البلاد الزراعية اذا ما أحسن استخدام الموارد المتاحه وتم تطوير التعاون العربى .

وتواجه الصادرات الزراعية المصرية عقبات متنوعة منها ما هو انتاجى ويتمثل فى أن الانتاج من بعض المنتجات الزراعية لايفى باحتياجات السوق المحلية، وأن المنتجات ذات الفائض ليس عليها بالضرورة طلب خارجى، كما أن المواصفات مازالت دون متطلبات السوق العالمية، اضافة الى ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وضعف قدره المنتجين على المنافسة وفى نفس الوقت تستوعب السوق المحلية احجاما كبيرة من المنتجات نظرا لضخامة عدد السكان (٦٠ مليون نسمه تقريبا). وهناك

عقبات تسويقية تتمثل فى الاسواق وتنظيمها والخدمات التسويقية كالنقل والتعبئه والتغليف وعدم الاتصال بقدر كاف بالاسواق العالمية ومعرفة احوالها اولا بأول. وهناك معوقات مؤسسية ايضا فى قطاع التصدير فمازالت المؤسسات العاملة فى هذا المجال تحتاج الى مزيد من التطوير للحد من الروتين والمصروفات التى لامبرر لها. كما أن السياسات التجارية والضريبية وسياسات سعر الصرف كلها عوامل احبطت عمليات أو محاولات احداث تنمية كبيرة بالصادرات الزراعية.

واذا أضيف الى ما سبق المتغيرات الدولية والاقليمية كاتفاقية الجات وانشاء المنظمة العالمية للتجارة، واحتمالات دخول المنطقة فى أطر من التعاون الاقتصادى الاقليمى ، والشراكة الاوروبية المتوسطية، فكلها عوامل تجعل مهمه قطاع الزراعة فى السنوات القادمة صعبة، وتجعل زيادة كمية وقيمة الصادرات الزراعية تواجه بمنافسة شديدة دوليا واقليميا (اقليميا من تركيا واسرائيل وايران). وتتطلب مثل هذه الاوضاع المحتمله ضرورة تبنى مجموعة من السياسات الاستراتيجية القادرة على الخروج من عنق الزجاجة الحالى وزيادة القدرة على المنافسة وغزو الاسواق الاقليمية والدولية بقوه.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة قد بذلت جهودا مكثفة ومفيده من اجل تنمية الصادرات الزراعية وغير الزراعية فقد خففت الحكومة من الاجراءات الادارية والاعباء المالية على المصدرين وعدلت الهياكل والاطر المؤسسية المسئوله عن التصدير بما يتلائم مع روح العصر، ومما لاشك فيه أن هذه الجهود سيكون لها أثار ايجابية على الصادرات الوطنية بشكل عام.

أما النهوض بالصادرات الزراعية فى الحقبه القادمة فيتطلب ثورة فى الفكر التسويقى الرسمى وفى منهجية وزارة التجارة وهو ما نراه بالفعل، فهناك ثورة فى مجال التسويق وتمويل الصادرات وفى النقل الجوى والبرى والبحرى ، بالاضافة الى تنشيط الاجهزة العاملة فى قطاع التصدير واعادة هيكله التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الاستثمارية التى تسهم فى صناعة التصدير تمهيدا لخفضها.

أما على الصعيد غير الحكومى فإن زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على دخول صناعة التصدير ، وتشجيع الاستثمار فى التصنيع الزراعى سيزيد من الصادرات ، كما يتطلب الامر دراسة وافيه عن السوق العالمية والاتفاقات القائمة والتعرف على السوق العالمية واحتياجاتها بالمواصفات والكميات والمواعيد والعمل على تلبيتها من خلال تبنى سياسة الانتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الانتاج. أضف الى ما سبق توفير مصادر للتمويل وخفض الضرائب على الايرادات العامة وتطوير السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف كل ذلك قد ساعد فى تحقيق زيادة فى الصادرات الزراعية الوطنية.

ويجب الاهتمام بقدر كبير بالبعد العربى وبالسوق العربية فهى السوق التى يمكن ان تستوعب قدرا هاما من المنتجات الزراعية اذا ما احسن الاعداد الجيد لها والعمل على خلق سوق عربية مشتركة حقيقية لتنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة ، وليس فقط منطقة التجارة الحرة العربية . كما ان السوق الافريقية مازالت سوقا بكرا يمكن دخولها بالاعداد الجيد ودراسة متطلباتها ومدى توفرها ، هذا بالاضافة الى الاستفادة من السوق الاوروبية بعقد اتفاق شراكة يحقق اهداف البلاد فى فتح السوق الاوروبية بدرجة مناسبة امام المنتجات الزراعية المصرية.

وبتناول المشكلة المائية اتضح أن هناك ثلاثة محاور تشمل الوضع الراهن للمشكلة المائية وأهم الموارد المائية المتاحة ثم اسلوب استخدام هذه الموارد ومدى كفايتها وكفائتها ، وقد تم تناول الموقف المائى لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بعام ١٩٩٥/٩٤ وذلك بهدف الوقوف على الحالة الراهنة ومدى امكانية التوسع الزراعى المستقبلى .

وقد تم دراسة الأنماط التوزيعية للموارد المائية فى القطاعات المختلفة متضمنا عرضا لأهم المحافظات استهلاكا لمياه الرى حيث ثبت من الدراسة والتحليل أن محافظة البحيرة تعد من أكثر محافظات الجمهورية استهلاكا لمياه الرى حيث يبلغ اجمالى استهلاكها من المياه نحو ٥,٧ مليار م٣/ سنة وذلك كمتوسط فترة مدروسة (١٩٨٥-١٩٩٤) وبنسبة تقدر بنحو (١٣,٣٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى يليها فى الترتيب محافظة الدقهلية حيث بلغ استهلاكها السنوى من المياه نحو ٤,٤ مليار م٣/ سنة خلال نفس الفترة - وجاءت محافظة الشرقية فى المرتبة الثالثة حيث تستهلك نحو ٤,٣٪ مليار م/٣سنة - تلى تلك المحافظات فى الترتيب كل من محافظة قنا - كفر الشيخ - المنيا - الغربية - أسيوط - سوهاج - الفيوم ، ومن تحليل البيانات المتاحة تبين أن المحافظات العشر سالفة الذكر تستحوذ وحدها على نحو (٧٧,٩٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى السنوى على مستوى الجمهورية.

وقد تم استعراض أهم المحاصيل المستهلكة للمياه فى الزراعة المصرية حيث تبين أن أكثر المحاصيل المستهلكة للمياه فى الزراعة المصرية محصول الأرز والذى شغل المركز الأول حيث يستهلك بمفرده نحو ٨,١ مليار م٣/ سنة خلال الفترة المدروسة ، وذلك كان متوقعا. إلا أن الأمر غير المتوقع هو حصول حدائق الفاكهة على المركز الثانى من حيث استهلاك المياه مما يعكس تغيرا ملموسا فى النمط الزراعى السائد حاليا والذى تغير وفقا للتغيرات السوقية والتحرير السعرى وسياسة السوق ثم يلى ذلك فى الترتيب كل من محاصيل - الأذرة الشامية - البرسيم المستديم - القصب - الخضر - القطن - القمح، وقد حظيت تلك المجموعة سالفة الذكر على نحو (٨٨,٦٪) من اجمالى استهلاك

المياه ، هذا وبدراسة أهم مناطق تركز الفاقد المائى على مستوى الجمهورية تبين من التحليل أن اكثر المحافظات استهلاكا للمياه هى نفسها أكثرها فقدا للمياه وذلك يتفق والمنطق العلمى - أما أهم المحاصيل فقد جاءت على النحو التالى. من حيث الفاقد المائى - الأرز - الاذرة الشامية - البرسيم المستديم - الحدائق ، وتلك المحاصيل الثلاثة الاولى يعكس ورودها بهذا الترتيب خللا فى أسلوب الرى المتبع فى حين مجئ الحدائق فى المركز الرابع يعكس تحسنا فى أسلوب الرى المتبع فى زراعة تلك الحدائق - ولقد خلصت الدراسة الى ان المحافظات والمحاصيل ذات الفاقد العالى - والاستهلاك الكبير للمياه هى مكمن الخطر والذى يمكن النظر اليها بعين الاعتبار عند اعادة توزيع خريطة المياه على المحافظات والمحاصيل المختلفة مره اخرى . ولهذا فقد اقترح مجموعة من البدائل لعلاج تلك المشكلات على النحو التالى:

١- تعديل التركيب المحصولى فى صالح المحاصيل غير المستهلكه للمياه والأقل فقدا مع الحفاظ على الأهمية الاستراتيجية لبعض تلك المحاصيل مثل الأرز - البرسيم المستديم - القصب.

٢- استخدام الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة فى مجال الرى لبعض المحاصيل التى تفلح معها تلك النظم وتسمح اقتصادياتها بذلك مثل الحدائق - الخضروات - القمح - الأذرة الشامية - القطن .

٣- اعادة النظر فى ادارة الموارد المائية عن طريق تقنين وترشيد الاستخدام الزراعى المائى أما بوسائل قانونية او تسعيرية تتناسب والظروف والامكانات المتاحه للمزارع المصرى .

وأخيرا تم استعراض جانب هام يتمثل فى التغير الذى طرأ عالميا ومحليا وضرورة استجابة الفكر التنموى لهذه التغيرات وتطوير أفكار وأساليب مواجهتها، حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والادارى والسياسى تبدلا كبيرا خلال العقود الأخيرة .

يعد قطاع الزراعة احد قطاعات الاقتصاد القومى الرائده التى شهدت وتشهد فى الفترة الحالية والمستقبلية تغيرات عميقة تعتمد على مفهوم التخطيط التأشيرى والاعتماد على قوى السوق، ومن ثم فإنه من الضرورى أن يكون له أدواته التى تمكن من تخطيطه وتوجيهه بما يخدم أهداف المنتجين والمجتمع .

وقد تم دراسة اربع نقاط أساسية وهى: كيفية إدارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل - المرحلة السابقة ، ثم الاصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعة ، وادارة القطاع المقترحه فى ظل حرية السوق ، ثم يلى ذلك الاهداف الزراعية المتوخاه فى ظل حرية السوق .

وقد تمثلت ادارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل من خلال الخطة الزراعية التى تضمنت:

- تحديد المساحة الارضية المزروعة.
- تحديد مستلزمات الانتاج وتوجيهها.
- تنظيم السوق الزراعية.
- السيطرة على المخزون الاحتياطى وتخطيطه .
- السيطرة على الصادرات والواردات الزراعية .

وقد أدى ذلك الى عدة نتائج مباشرة وغير مباشرة اجمعت كلها على ضعف الاداء وتدنى الانجاز حيث تمثلت تلك النتائج فى سوء استخدام الموارد واهدارها والقصور فى اداء القطاع الزراعى بكافة جوانبه وتقلص الاستثمار الخاص وهروبه وتدهور الصادرات الزراعية وبالتالى ادى ذلك وغيره الى زيادة عجز الموازين القومية وارتفاع المديونية وزيادة البطالة وغيرها .

ثم تضمن الجزء التالى الاصلاحات الهيكلية فى اسلوب ادارة القطاع الزراعى والتى ارتبطت الى حد كبير بالمتغيرات الاقتصادية القومية وتمثلت فى:

- تحرير اسعار السلع الزراعية.
- تحرير تسويق السلع الزراعية داخليا .
- تحرير التجارة الخارجية واطلاق حرية القطاع الخاص.

وبطبيعة الحال فقد ادت برامج الاصلاحات الهيكلية الى تغيير فى ادوار المؤسسات الزراعية وهى وزارة الزراعة واداراتها المختلفة. ولالقاء الضوء على الاصلاح الهيكلى والتغير فى دور المؤسسات الزراعية استعراض مجالات التغير والدور المستقبلى لوزارة الزراعة والذى يتمثل فى:

- أنشطة البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية الزراعية رأسية وأفقية .
- اكثار البذور وتوفير التقاوى المنتقاه .
- الارشاد الزراعى.
- مراقبة مدخلات القطاع الزراعى.

أما عن دور القطاع التعاونى المستقبلى وخاصة فى ظل منافسة القطاع الخاص فينجب العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم وتسويقها عن طريق التعاونيات الحالية او تعاونيات متخصصه فى المجالات الزراعية.

وعن دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فإنه مع التوجه الحالى للبنك ليصبح بنكا تجاريا يمول القطاع الزراعى بأسعار السوق وتوقف دعم الائتمان الزراعى فإن الدور التعاونى التمويلى يصبح دورا أساسيا فى توفير الائتمان للقطاع الزراعى فى المرحلة القادمة.

ويتضمن الجزء الثانى محاولة وضع رؤية لمستقبل التنمية وادارة القطاع الزراعى فى ضوء متطلبات المرحلة المستجده فى الاقتصاد القومى وذلك باستحداث هياكل تؤدى دورها المطلوب فى ظل حرية السوق ومن المقترح أن تتم ادارة القطاع الزراعى عن طريق المؤسسات التاليه:

١- التعاونيات الزراعية

٢- اتحادات المنتجين الزراعيين

٣- وزارة الزراعة

٤- البنك الزراعى (بنك الفلاحين)

فالتعاونيات الزراعية يمكن أن تمارس دورا كبيرا فى تخطيط الانتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد والتأثير على توجهات الانتاج بما يعظم عائد المنتجين ويوفى بالطلب المحلى والتصديرى وبالتالى التأثير على الاسعار سواء للمنتجين أو المستهلكين وذلك عن طريق دورها فى السوق وقدرتها على المنافسة .

أما عن دور الاتحادات فهى تنظيمات ذات أهمية كبيرة فى ادارة شئون أعضائها ويتطلب ذلك تخصصها لتشمل اتحادات منتجى الخضر والفاكهة واتحاد منتجى المحاصيل الحقلية واتحاد منتجى المحاصيل الزيتية واتحاد منتجى اللحوم والالبان واتحاد منتجى الدواجن والبيض . وذلك على عده مستويات أولها على مستوى القرية ثم المحافظة ثم على المستوى القومى بالانتخاب الحر المباشر على ان تتولى تلك الاتحادات :

- تحديد الحجم الكلى للانتاج
- تحديد افضل اماكن ومواعيد البيع
- تحديد جهات التصدير وأسعارها

- الارشاد الزراعى الانتاجى
- الارشاد التسويقى
- تقديم الخدمات الزراعية
- توفير قدرات تمويلية

وتتولى تلك الاتحادات بمساهمتها انشاء بنك الفلاحين الذى يتولى تمويل القطاع الزراعى واعداد السياسة التمويلية للقطاع بما يؤدى لتحقيق أهدافه. وتتولى وزارة الزراعة القيام بدور تأشيرى توجيهى فى ادارة القطاع وتوفير المعلومات والبيانات وتقديم المشورة العلمية والفنية ونقل وجهة نظر الدولة بالاضافة الى الرقابة الزراعية.

ووفقا لما سبق فإن ادارة القطاع الزراعى سوف يتولاها الجهات الاربع(الاتحادات - التعاونيات - وزارة الزراعة - بنك الفلاحين) لتكون ما يطلق عليه المجلس الزراعى الذى يتولى وضع خطة القطاع وتوجيه الانتاج واستخدام الموارد وتحديد المستلزمات وتقدير التمويل اللازم.

أما اهداف الزراعة فى ظل الاصلاح الاقتصادى تتمثل فى زيادة الانتاج - تطوير الاصناف والسلالات - التوسع الافقى - تطوير وترشيد أساليب الرى - زيادة الصادرات الزراعية - نشر ودعم المشروعات الصغيرة فى القطاع ومتطلبات التوسع فى تنمية تلك الصناعات والتى تتمثل اساسا فى التمويل والتسويق والمعونة الفنية .